

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤١٧ لسنة ٢٠٠١

بإنشاء قطاع التعاون الدولي بوزارة الخارجية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم وزارة الخارجية ؛

وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٩٧ بتحديد اختصاصات وزير الدولة

للتخطيط والتعاون الدولي ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٩٩ بتشكيل الوزارة ؛

قرر:

(المادة الاولى)

ينشأ بوزارة الخارجية قطاع للتعاون الدولي يختص بما يأتي :

- ١ - إعداد اتفاقيات ضمان الاستثمار مع الدول الأجنبية والمنظمات الدولية .
- ٢ - إعداد الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية في مجال التعاون الاقتصادي والمساعدات الفنية ، واستيفاء إجراءات التصديق عليها ، ومتابعة تنفيذها سواء مع الحكومات أو مع الهيئات والمؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية .
- ٣ - إعداد اتفاقيات القروض والمنح والضمانات المالية وإعادة الإقراض وتخصيص المنح والضمانات والتسهيلات .

- ٤ - إعداد اتفاقيات جدولة الديون مع الحكومات الأجنبية والهيئات والمؤسسات التابعة لها ، واستيفاء إجراءات التصديق عليها ، ومتابعة تنفيذها .
- ٥ - اقتراح مساهمة جمهورية مصر العربية فى إنشاء مشروعات التعاون الاقتصادى المشتركة مع الدول العربية والأجنبية التى تتم فى إطار اتفاقيات التعاون الاقتصادى مع هذه الدول ، وتمثيل جمهورية مصر العربية لديها .
- ٦ - اقتراح مشروعات القوانين والقرارات المنظمة للتعاون الدولى .

(المادة الثانية)

يصدر وزير الخارجية قراراً باعتماد الهيكل التنظيمى لقطاع التعاون الدولى بعد أخذ رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وفقاً للمادة (٨) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار إليه .

(المادة الثالثة)

تتخذ الإجراءات اللازمة لنقل الاعتمادات المالية المقررة بموازنة مكتب وزير الدولة للتعاون الدولى إلى موازنة قطاع التعاون الدولى بوزارة الخارجية .

(المادة الرابعة)

تتخذ الإجراءات اللازمة لنقل العاملين بمكتب وزير الدولة للتعاون الدولى بذات أوضاعهم الوظيفية إلى قطاع التعاون الدولى بوزارة الخارجية .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٦ رمضان سنة ١٤٢٢ هـ

(الموافق ٢١ نوفمبر سنة ٢٠٠١ م)

حسنى مبارك